Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (3): 30 Mar 2021
P: 88 - 100
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (3): 30 مارس 2021م
ص: 88 - 100

Scientific and practical matters of morphology in Al-Waseet Dictionary – A study of treating and representing them –

Abohaneefa OmerAlshareef Ali Omer
College of Art & Sciences || Dhahran Alajnoub || King Khalid University || KSA
College of Languages || Sudan University of Science & Technology || Sudan
Mohamed Fawzy Fotouh Soliman
College of Art & Sciences || Dhahran Alajnoub || King Khalid University || KSA
Mohammed Abdullah Almazah Alquhtani
College of Human Studies || King Khalid University || KSA

Abstract: This study tackles scientific & practical matters of morphology in Al-Waseet dictionary through the terminologies included in it as well as the linguistic approach to what was mentioned in the resources of morphology. Among the objectives of the research that it strived to achieve: standing with the morphological terms (scientific and practical) mentioned in Al-Waseet dictionary, as linked to the chapter in which they were studied, and identifying how to prove the morphological rule by presenting examples in Al-Waseet dictionary. The importance of the research lies in its presentation of a morphological issue in a lexical dictionary and linking it to what is mentioned in the books of morphology. As to the nature of the research, descriptive analytical research was followed, and the nature of the study required that it be on two points according to what was arranged in Al-Waseet dictionary "the empowered nouns and then the derived verbs" dealing with the main terms in the two sections. We have appended the morphological work to a conclusion in which the results of the research was illustrated. Of which:

- That among the scientific morphological terms there is an overlap between the morphological study and the (Tajweed التجويد), which includes: (Alraum الرَّوم), (Alishmamالإشمام), and (Metigation التَّخفيف).
- In morphological matters, a reference is made to dialects of the tribes, such as (Al imalaالإمالة) of "yaa "الياء" towards "Al-waw الواو" by Bain Asad.
- There are morphological terms in scientific and practical fields that were not studied by the dictionary, including: "plural and substitution."

Keywords: Morphological Term - Scientific Morphology- practical Morphology- Morphological Forms – Al-Waseet Dictionary.

مَسَائِلُ الصَّرفِ العِلْمي والعَمَلِي في المعجم الوسيط – دراسة في كيفية معالجتها والتمثيل لها –

أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر
كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية
كلية اللغات || جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا || السودان

محمد فوزي فتوح سليمان
كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية
محمد عبد الله آل مزاح القحطاني
كلية الدراسات الإنسانية || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المُلخَّص: يَتَنَاولُ هذا البحث مسائل الصرف العِلْمي والعَمَلِي في المُعْجَمِ الوسيط من خلال مصطلحاتهما الواردة فيه، وعلاقة التناول اللغوي بما ورد في أمات الكتب الصرفية، ومن أهداف البحثِ التي سعى إلى تحقيقها: الوقوف مع المصطلحات الصرفية (علميَّة وعمليَّة) الواردة في المعجم الوسيط وربطها بالباب الذي دُرِسَتْ فيه، والتَّعرُّف على كيفية إثبات القاعدة الصرفيَّة من خلال عرض الأمثلة في المعجم الوسيط، وتكمن أهميَّة البحث في كونهِ عَرَضَ لِقضيَّةٍ صرفيَّة في معجمٍ لُغوي وربطها بما ورد في كتب الصرف. ولطبيعة البحث أُتبع المنهج الوصفي التحليلي، وقد اقتضت طبيعةُ الدراسة أن تكونَ على وقفتين حسبما رُتِّبَ في المعجم الوسيط "الأسماء المتمكنة ثم الأفعال المتصرفة" متناولين المصطلحات الرئيسة في القسمين، وقد ألحقنا العملَ الصرفي بخاتمة بَيَّنَّا فيها النتائج التي توصل إليها البحث، منها:

- أنَّ من المصطلحات الصَّرفية العلميَّة ما فيه تداخل بين الدراسة الصرفية، والتجويد، ومن ذلك:" الروم، والإشمام، والتخفيف"
- أُشِيرَ في بعض مسائل الصَّرف العلمي إلى لهجات القبائل، من ذلك إمالة الياء نحو الواو عند بني أسد.
- هناك مصطلحات صرفيّة في المجالين (العلمي والعَملي) لم يدرسها المعجم، من ذلك: "الجمع، والإبدال".

الكلمات المفتاحية: المصطلح الصرفي- الصرف العِلمي- الصرف العَمَلِي- الأبنية الصرفية– المعجم الوسيط.

مقدمة:

الحمدُ للهِ رافع السماء بلا عَمَد نراها، والصلاةُ والسلام على نبي ربِّ العالمين بُلِّغَ بالأمانة فأداها، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، أما بعدُ:

فهذه وقفات مع مسائل الصرفِ العلميَّة والعمَليَّة الواردة في المعجم الوسيط، ودراستها من خلال عرض المصطلحات الصرفيَّة الأساسيّة في أبوابها الصرفيَّة. والذي يَقِفُ على البحثِ مطلِّعًا، ومُدارسًا ويقرأ في المصطلحات الصَّرفيَّة المتفرقة في صفحاته: يَجِدُ أوجهًا لمعالجتها، وإثبات مفاهيمها، ومنهجًا لتعريفها، فأردنا أنْ نقف مع هذه المسائل-من خلال المصطلحات العلمية والصرفيّة- ونربطها بما جاء في مظان الصَرف المختلفة "قديمها، وحديثها"، والله نسأله التوفيق والسداد.

مشكلة البحث:

إنَّ دراسة مسائل الصرف العِلمي والعَمَلِي في المعجم الوسيط تستدعي الوقوف مع هذه المسائل في كُتبِ الصَّرف وذكر آراء الصَّرفيين؛ إضافةً إلى ذِكْر شواهدَ لها من المعجم وربطها بما قاله علماء الصَّرف، ثُمَّ إنَّ مشكلة هذا البحث تتمثَّل في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أشكال مسائل الصَّرْف العِلْمي والعَمَلِي الواردة في المُعجم الوسيط؟
2. هل من علاقةٍ بين المسائل الصَّرفية الواردة في المعجم الوسيط وبما ذُكر في أُمات الكُتُبِ الصَّرفيَّة؟
3. كيف عُولِجَتِ مسائل الصَّرف العلمي والعملي في المعجم الوسيط؟

أهداف البحث:

تتلخصُ أهداف هذا البحث في:

1- التَّعَرُّف على المسائل الصرفيَّة الواردة في المعجم الوسيط، ودراستها صرفيًّا.
2- الوقوف على مسائل الصرف في المعجم الوسيط، وتصنيفها بين الأبواب العلمية، والعملية.

3- معرفة مفهومي الصرف العلمي والعملي، وشكل مجيئهما في المعجم الوسيط.
4- معرفة العلاقة التي تربط المعنى اللغوي للمفردات العربية والمعنى الصرفي.
5- الربط بين دراسة المنهج اللغوي في التأليف، والمنهج الصرفي.

أهميَّة البحث:

تَكمُنُ أهمية هذا البحث في إلقائه الضوء على مسائل الصرف العِلمي والعَمَلِي في معجمٍ لغوي حديث، ودراستها في مكانٍ واحد لتذليل الصعاب على دارِسِ الصَّرف واللغة وربطها بدراسة المعنى اللغوي في المعجم الوسيط بالمنهج الصرفي الوارد في أُمَّاتِ الكتب الصرفيَّة.

منهج البحث:

سَيُتَّبعُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لم نَجد–على بحثنا- دراسات في الموضوعِ نفسه، ولكن هناك دراسات فيها إشارات عامة من حيثُ تناولُها للمسائل الصرفية والأبنية الصرفية، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة لخضر العسال، عنوانها: إيراد المسائل الصرفية في لسان العرب لابن منظور "قراءة في المنهجية" وهي بحث منشور في مجلة حوليات التراث، العدد 09/ 2009م، تناول فيه الباحث تعريفًا عامًا بالمعجم وصاحبه، متناولًا كيفية إيراد المسائل الصرفية بين الإجرائية، وهي ما يعرضها كما جاءت من غير التدخل فيها، من غير ذكر قاعدتها، وإجرائية مُعللة بقاعدة.
2- دراسة حنفي الحاج دولة، عنوانها: الفعل الثلاثي المجرد دراسة إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط، وهي بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، بالجامعة الإسلامية بماليزيا، 2014م. تناول فيه الباحث الحركات العامة في حركات عين الفعل الثلاثي المجرد وآراء العلماء فيها، وتتبع ذلك في المعجم الوسيط، وما جاء مخالفًا للقاعدة التي قال بها الصرفيون.
3- دراسة سابع محمد يوسف، عنوانها: المسائل الصرفية في الجزء الثالث من الخصائص لابن جني" وهي رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة المدينة العالمية، 1437هـ، 2017م، تناول فيها الدارس القضايا الواردة في كتاب الخصائص "الجزء الثالث"، ذاكرًا تمهيدًا عامًّا عن مؤلف الكتاب، ونبذة عن الكتاب، متناولًا تعريف الصرف وفائدته، وتصريف الأفعال من حيث أبواب المضارعة مع ماضيها من المجرد والمزيد، وتصريفها من حيث صيغ الزوائد. ثم عَرَضَ لتصريف الأسماء من حيث التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتصغير، والإعلال والإبدال، والإدغام والإمالة.

خطة البحث:

تقومُ خُطة البحث على تتبع المسائل الصَّرفيَّة في أبواب الصَّرفِ العَمَلِي والعِلْمي من خلال مصطلحاتهما، وكيفية معالجتها في المعجم الوسيط، واقتضت طبيعته أن تكونَ في الموضوعات التالية:

- لمحة عامة عن المعجم الوسيط.
- الصرف العِلمي، والعملي، مفهومهما، وأبوابهما.
- مسائل الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة في المعجم الوسيط دراسة وتحليل.

- مسائل الصرف العِلمي.

لمحة عامة عن المعجم الوسيط.

يُعَدُّ الحفاظ على اللغة العربية وسلامتها الهدفَ الأول لمجمع اللغة العربية في القاهرة-منذ نشأته- "وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر" (أنيس وآخرون، 1973م، 7/1) (مجمع اللغة العربية، 1425هـ، 2004م، 7/1) وقد نصَّ مرسوم إنشاء المجمع على أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية" (النوري جواد، وحمد علي، 1992م، ص188). وقد كُلفت لجنة كان لها الفضلُ في ظهور أول طبعات المعجم الوسيط من أربعة من أعضاء المجمع اللغوي، وهم: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار. وأُسندت مهمة الإشراف على طبعه إلى الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ثُم كُلفت لجنة أخرى مكونة من الأساتذة: "إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد؛ للنظر في الطبعة الأولى منه وإعادة طبعه مرة أخرى (النوري جواد، وحمد علي، مرجع سابق، ص188)، وهناك طبعة رابعة للمعجم أشرفت عليها مكتبة الشرق الدولية، وهي التي سنعتمدها مصدرًا لهذا البحث لكونها حوت الطبعات الثلاث الأوَل في ثوبٍ جديد ومجلدٍ واحد.

أما عن منهج المعجم الوسيط، فقد أُتُّبِعَ في ترتيب مواده ترتيب حروف الهجاء العربية الثمانية والعشرين، ثم تُرَتَّبُ المادة اللغوية فيه حسب ترتيب الحروف (أ، ب، ت، ث، ...)، ويتلخص المنهج الذي أُتبعَ في ترتيب مادة المعجم في التالي: (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 23/1)

- تقديم الأفعال على الأسماء.
- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.
- تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي.
- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي. ويَعْمَدُ -بعد ذلك- إلى ترتيب مواد كل باب بحسب الحرف الثاني من أحرفها الأصلية" (النوري جواد، وحمد علي، مرجع سابق، ص199)، وذلك وَفْقَ التَّرتيب الهجائي المعروف.

الصرف العِلمي، والعملي، مفهومهما، وأبوابهما.

أوَّلًا- مفهوم الصَّرف وحَدُّ الصَّرف العَمَلي ومجالاته:

المعنى اللُّغوي لكلمتي الصرف والتَّصريف يُعنى به التَّغيير والتحويل، فنجدُ المعاجم اللغوية (ابن منظور، 1999م،189/9 والفيروز أبادي، د.ت، 513/3) وصَرَّفَ الألفاظ: اشتقَّ بعضها من بعض" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 513/1) ومن المعاني السابقة يتضِّحُ لنا أنَّ الصَّرف والتصريف مترادفان، وفيهما المعنى الاصطلاحي للصَّرف، جاء في كتاب سيبويه: "هذا ما بنتِ العربُ من الصفات والأفعال غير المُتَّصِلَة، وما قِيسَ بالمعتل الذي لا يتكلمونَ به، ولم يَجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يُسميه النَّحويون التَّصريف والفعل" (سيبويه، 1408هـ، 1988م،242/4) والذي نَحسبه أنَّ سيبويه يَقصُدُ بالفعل الذي أورده في آخر النَّص "الميزان الصَّرفي" الذي اتخذه علماء الصَّرف -فيما بعد- من مادة: "فَعَلَ" لِيَزِنُوا به ما يدخُلُ التَّصريف من الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة (عبد الحميد، محيي الدين، 1995م، ص5)، وقد وَضَّحَ المعجم الوسيط المقصود بالمتمكن، وهو: "الاسم الذي يقبل الحركات الثلاث: الرَّفع والنصب والجر" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 882/2).

هذا، أصحابَ كُتُبِ الصَّرف -بعد سيبويه- لم يحولوا عمَّا ذُكر من حَدٍّ للتصريف، فقد عُرِّف بأنَّه: تَغْيِيرٌ في بنية الكَلِمَة، وتحويلٌ فيها. والتَّصريف عند ابن عصفور: " تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا

على معنى" (ابن عصفور، 1393هـ، 1973م، 31/1)، وفي تعريفه إشارة للمعنى العَمَلي للتصريف، وهو: "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تَحصُل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل، واسم المفعول، واسم التَّفضيل، واسمي الزمان والمكان، والجمع، والتصغير، والآلة" (الحديثي، 1965م، ص23)، وهذا المعنى يظهر جليًّا عند ابن مالك في كافيته:" التصريف: تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرضٍ لفظي أو معنوي ولا يليق ذلك إلا بمشتق أو بما هو من جنس المشتق" (الزاكي محمد، 1401هـ، 1981م، ص38)، أو بصورةٍ أوضح " في اللغة تغييرٌ مطلق، وفي الصَّناعة تَغييرٌ خاص في بنية الكلمة لغرضٍ معنوي أو لفظي... فالتغيير المعنوي كتغيُّرِ المفرد إلى التَّثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف... واللفظي كتغيُّر قَوَلَ من الأجوف، وغَزَوَ من النَّاقص إلى "قال وغزا"...، والإبدال في "أُقِّتَتْ"، والحذف في قُلْ"، والإدغام في "رَدَّ"، ولشبه التَّصغير، والتّكسير، والنَّسب" (الأزهري، 1421هـ، 2000م، 653/2)، وجاء في المعجم الوسيط:" الصرف (في اللغة): علمٌ تُعرف أبنية الكلام واشتقاقه" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 513/1) وهو توضيحٌ لما يَدْرُسُهُ التَّصريف عمومًا: علميّه، وعمليه".

ثانيًا- حَدُّ الصَّرف العِلْمي ومجالاته:

الصَّرف العِلْمي " كما وَضَّحَه ابنُ مالك: "علمٌ يَتَعلَّقُ ببنية الكَلمة، وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك". (ابن مالك، 1387هـ، 1967م، ص290)، ونجدُ أنّ صاحب كتاب (شذا العرف في فنّ الصَّرف) ذكر الحدَّ العلمي للصَّرف بأنَّه: علمٌ بأصول يُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء". (الحملاوي، 2014م،1435هـ، ص23)، ويظهر ذلك جليًّا في تعريف ابن الحاجب للتصريف في قوله بأنَّه:" عِلمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحةٍ وإعلال وإدغام وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء" (الاستراباذي، مرجع سابق، 7/1)، أي: "ما يعتور الكلمة من تغيير، كالحذف والزيادة، والإعلال والإبدال" (الزاكي آدم، مرجع سابق، ص50)، ويظهرُ ذلك جلِيًّا في قولهِ: "مما ليس بإعراب ولا بناء"، ويوضِّحُ لنا ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه "دروس التَّصريف" بأنَّ "المراد بأحوالِهَا التي ليست إعرابًا ولا بناءً: الابتداء والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام، وكون حروفها كلها أصولًا، أو مشتملة على بعض حروف الزيادة، ونحو ذلك" (محيي الدين محمد، مرجع سابق، ص5)، وبصورة أوضح ما جاء في المعجم الوسيط في مادة صَرَف:" وصرَّفَ الألفاظ: اشتقَّ بعضها من بعض" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 513/1). هذا، ومما سَبقَ ذِكْرُهُ من صفحات-احتجنا أن نُثبتها على تداخلها- واستنادًا إلى ما قَرَّرَهُ عُلماؤنا من مجالٍ لأبواب الصرف العَمَلِي والعِلْمي، واهتماماتهما سندرسُ ما جاء من ذلك في المعجم الوسيط مُحددين منها في بحثنا هذا -كما سبق ذكره في المقدمة- ما ورد منها وربطه بما جاء في أماتِ الكتب الصَّرفيَّة، مُشيرين إلى ما لم يُذكرْ منها في ثنايا المُعجم، واللهَ نسألُ التوفيقَ والسَّداد.

مسائل الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة في المعجم الوسيط دراسة وتحليل.

أقرَّ النحاةُ الصرفيون أنَّ الصَّرفَ يَدْرُسُ من الأسماء ما كان متمكنًّا في الاسمية، ومن الأفعال ما كان مُتصرِّفًا، أي أنّ موضوعه المفردات العربية، والمراد بالمفردات العربية: الاسم المتمكن والفعل المتصرف دونَ ما عداهما؛ فالحرف بجميع أنواعه، والاسم المبني، والأفعال الجامدة لا يجري البحث عنها في علم الصرف" (دروس التصريف، مرجع سابق، ص5). هذا، وما يدرسُهُ الصرف من القسمين السابقين يَدْخُل تحت ما يُسَمَّى البنية، وهي مما تترادف مع مصطلحات أخرى؛ فقد تُطلَقُ ويراد بها الصيغة، والهيئة، والميزان، وقد وردَ في المعجم الوسيط ما يُعالجُ ذلك ويُثبته: "البنية: ما بُني، وبنية: هيئة البناء، ومنه بنية الكلمة أي صيغتها" (المعجم الوسيط، مرجع سابق،

72/1)، و"صيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها، وحركاتها" (السابق، 529/1) أما الميزان، فقد جاء المعجم: "وازنَ الشيُ الشيءَ ساواه في الوزن وعادله، ووازنه: قابله" (المعجم الوسيط، 1030/2،1029)، وهذا ما قال به الصرفيون في كُتُبِهم، جاء في كتاب التطبيق الصرفي: "والمقصود بالبنية هيئة الكلمة" (الراجحي، عبده، 1973م، ص7، وبشر كمال1986م، ص221)، وهذا هو فَهْمُ الأقدمين من علماءِ الصّرف في دراسة علم التّصريف لهيئة الكلمة مفردةً وهو فهمٌ نَطمَئِنُّ إليه؛ ذلك بأنَّ الصرف يهتم بضبط بنية الكلمة كما سبق توضيحه في صفحةٍ سابقة.

بين الفعل والمصدر:

الفعلُ عند سيبويه ذكره في قوله: "وأما الفِعْلُ فأمثلَةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَتْ لِمَا مضَى، ولِمَا يكون، ولم يَقَعْ، وما هو كائنٌ لَمْ يَنْقَطِع، فأَمَّا بناءُ ما مضى، فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وَحُمِدَ، وأما بناء ما لم يَقَعْ، فقولك آمرًا: اِذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومُخْبِرًا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ وَيَضْرِبُ ويَقْتُلُ، وكذلكَ بِنَاءُ ما لم يَنْقطِع وهو كائن" (سيبويه، مرجع سابق، 12/1)، ويظهر من التعريف أنَّ الفعل محصورٌ في دلالته على المضي والمضارعة والأمر "الطلب" وهذا المعنى هو تقسيم الفعل من حيث الزمن، وهو ما يُسَمَّى: الوظيفة الصرفيّة التي يَخْتَص بها الفعل، إذِ عُرِّفَ الفعل بأنَّه: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثرًا في غيره كالقاطع ما دام قاطعًا" (الجرجاني، د.ت، ص141)، أما المصدر فهو: هو الاسمُ الدَّال على الحدَث المجرَّد من الزّمان والمكان والشَّخص، وليسَ مبدوءًا بِميمٍ زائدة، ولا مختومًا بياء مُشددة" (شاهين عبد الرحمن، 1983م، ص113)، والذي نُلاحظه من حدِّ المصطلحين -وقرب المعنى بينهما- اختلاف اللغويين في أيٍّ منهما أُشتق من الآخر، فقد ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ المصدَر مشتق من الفعل، وهو فرعٌ عليه؛ لأنَّ المصدر يَصِحُّ لصحة الفعل، ويَعتلُّ لاعتلاله، ورأى البصريونَ: أنّ الفعل مشتق من المصدَر، وذلك لدلالة المصدر على زمانٍ مطلق، بينما يَدُلُّ الفعل على زمانٍ مُعَيَّن، فكما أنَّ المطلق أصلٌ للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل. (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخِلاف، 190/1)، والذي نطمَئِنُّ إليه ما ذهب إليه البصريونَ في كونِ المصدر أصلًا للأفعال، "وإنّما سُمِّيَ مصدرًا لأنَّ الأفعال صدرت منه: أي أُخِذَتْ منه، كـ"مصدر الإبل للمكان الذي تَرِدُه"، (ابن يعيش، د. ت، 43/6)، والزّجاجي، 1973م، ص63، 65) وفي المعجم الوسيط إشارة إلى أصالةِ المصدر، فقد حُدَّ بأنَّه: "صيغة اسمية تدُلُّ على الحدثِ فقط" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 510/1) بخلاف الفعل الذي يدلُّ على الزمنِ والحدث معًا، فقد عُرِّفَ بأنه:" كلمة دلَّت على حَدثٍ وزمنه" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 721/2)، والمشار إليه في الحديث عن المعجم الوسيط-في صفحةٍ سابقة- أنَّ الفعل مُقدَّم في الدراسة على الاسم، وأنَّ المصدر من الأسماء فَحري أن يأتِيَ بعده في الدراسة، ومن أمثلة ذلك في الحديث عن معنى الفعل "ترك": تَرَكَ الشَّيءَ تَرْكًا وتِرْكَانًا: تَركَهُ وخَلَّاه" (إبراهيم أنيس وآخرون، 84/1)، والملحوظ أنّ المصدر جاء بعد ذِكرِ الفعل في السياق إضافةً إلى ذِكْرِ قياس وزن مصدر الثلاثي المتعدي وهو: "فَعْل"، في قوله:"تَرْك" والسَّماعي منه، وهو:"فِعْلَان"، في قوله: "تِركَانًا"، وذلك لأنّ الفعل الثلاثي المتعدي "مَصدره "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين،... وما عدا ذلك فهو سماعي" (كحيل أحمد، مرجع سابق، ص33، و37)، ودلالة الفعل على الزمن والحدث إشارة إلى أقسامه الثلاثة "الماضي والمضارع والأمر" فدلالة الزمن مُعيَّنة، ودلالة المصدر الذي يدلُّ على الحدث فقط مُطلقة كما عَبَّرَ بذلك البصريونَ؛ وهذا أمرٌ طبَعي لكن ما يُستعمل من الأفعال بصورة مضارعه قليل، جاء ذلك في الفعل: "انبغَى" يَنْبَغِي اِنبغاءً، وقد كان بعض الشّيوخ يَذهَبُ إلى أنّ العرب لا تقول: "انبغى" بلفظ الماضي، وأنها إنما استعملت هذا الفعل في صيغة المضارع لا غير، وهذا يرده نقل أهل اللغة، فقد حَكى أبو زيد أنَّ العرب تقول: انبغى ينبغي انبغاءً، والصحيح أنَّ استعماله بلفظ الماضي قليل" (السَّبتي أبو القاسم، 1418هـ، 1997م، 418/1)، وما جاء في المعجم عن هذا الفعل: "يُقالُ: يَنْبَغِي لفلان أن يَعمَلَ كذا: يَحسُن به ويُستَحبُّ له. وما يَنبغِي لفان أن يفعل كَذا: لا

يليق به ولا يَحْسن من، وفي التنزيل العزيز: (مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ) سورة الفرقان، من الآية 18. وندَر استعمال غير المضارع من هذه المادة، وإذا أُريدَ المضارع قيل: كان ينبغي، وما كان ينبغي" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 65/1)، ونرى أنَّه يُمكنُ أنْ يأتيَ من غير (كان) المذكورة في المعجم مع بقاء النفي فيه، وبذلك جاء القرآن الكريم في قول الله تعالى: (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ ۚ) سورة يس، من الآية 69، وقول الله تعالى: (وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ) سورة الشعراء، الآية 211. ومثله أيضًا الفعل: "وَدَعَ يَدَعَ وَدْعًا": صارَ إلى الدَّعة والسكون (أنيس وآخرون، 1021/2)، إذ كانَ وَدَعَ لا يُستعمل إلا في القليل. (السبتي أبو القاسم، مرجع سابق، 418/1).

مسألة تعدي الفعل "كَبَّ يَكُبُّ" ولزومه:

المُتفق عليه في كُتبِ الصَّرف أنَّ الفعل إذا كان لازمًا فهو يتعدَّى إلى مفعوله من خلال عدة أسباب، ومن هذه الأسباب "الهمزة، كأكرمَ زيدٌ عمرًا". (الحملاوي، مرجع سابق، ص57)، وهذه الهمزة سماها اللغويون: همزة التعدية، هذا هو المشهور في كُتب الصَّرف بيد أنَّ هناك فعلًا جاء مخالفًا لهذه القاعدة، وهو: الفعل: "كَبَّ"، جاء في المعجمِ الوسيط: (كبَّه) لوجهه، وعلى وجهه- كبًّا: قلبَهُ وألقاه. وفي الحديث: "وهَل يكبُّ النَّاس على مناخرهم في النار إلا حصائدُ ألسنتهم" وفي رواية الحديث: (وهَل يكبُّ النَّاس على وجوههم أو على مناخرهم في النار إلا حصائدُ ألسنته) (شهاب الدين زين العابدين، 1429هـ، 2008م، ص602)، وكَبَّ فلانًا: صَرعَه، ويُقالُ: كبَّ الإناءَ، و(أكبَّ) على الشيءِ: أقبلَ عليه وشُغِل به، وأكبَّ على وجهه: انقلب، وفي التنزيل: (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) سورة الملك، الآية 22. والمسألة في الفعل على خلاف القاعدة الصرفية التي ذكرناها، وأنَّه لمَّا أُضيف إليه همزة تَحوَّل إلى فعلٍ لازم، والآية الكريم السابقة: (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ...) تُوضِّحُ ذلك، وهو أنَّ الثُّلاثي من الفعل (كَبَّ) متعديًا، ولمَّا زِيدَ صارَ لازمًا خلافًا للأصل، ذكر ذلك ابن جني في خصائصه في قوله: "غير أنَّ ضربًا من اللغة جاءت فيه القضيَّة مخالفة معكوسة، فنجد فيها: (فَعَلَ) متعديًا، و(أفْعَلَ) غير متعدٍّ" (ابن جني، مرجع سابق، 215/2). أي أنَّ الزيادة في الفعل "كبَّ" جاءت على نقيض القياس، فصار النَّقل من المتعدي إلى اللازم.

الاعتلال وقضيته في المعجم:

"اعتلَّتِ الكلمةُ (في اصطلاح الصَّرفيين) كان بها حَرفُ علة، فهي مُعتلة" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 623/2). وفي هذا التّعريف إشارة إلى الكلمة التي يدرسها الصَّرف (فعلًا واسمًا)، وما وردَ من المعتل في المعجم الوسيط ما كان فيه حرفا علة من الأفعال، وهو ما عُرِفَ عند الصَّرفيين بالفعل اللَّفيف (أبو حيان 1984م، 160/1، والخطيب عبد الله، 1424هـ، 2003م، 1/ 117) الذي به حرفا علَّة، جاء في المعجم الوسيط: واللفيف (في باب الصَّرف) ما اجتمعَ في ثُلاثيّه حرفا علة، وهو على نوعين: مقرون: وهو ما اقترن فيه حرفا العلة، كطَوَى، ونَوَى، ومفروق: وهو أن يكون بين حرفي العلة حرفٌ آخر، كـ: "وَهَى ووَقَى". (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 833/2)، فالقولُ في: "بين حرفي العلة حرفٌ آخر"، يُقصَدُ الحرف الصحيح غير المُعتل، وفي الحَديثِ عن إشارة إلى تسمية المقرون، وهو لاقتران كلٍّ من حرفي العلة بالآخر، والمفروق، لفصل الحرفين المعتلين بحرفٍ صحيح (الخطيب عبد الله، مرجع سابق1/ 117، 118) أما ما يخصُّ نقيض المعتل، وهو الصحيح، فقد ذُكر منه المضعف تحت عبارة:" المضعف (عند الصَّرفيين) المُضاعف" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 540/1). وهي تسمية ابن الحاجب (الاستراباذي، مرجع سابق، 34/1) ويقالُ له الأصم لشدته (الحملاوي، مرجع سابق، ص35).

الاسم واشتقاقه:

الاسمُ كما عَرَّفه أهلُ اللغة هو: "ما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو" (المبرد، د.ت، 3/1، والدايل عبد الله، 1417هـ، 1996م، ص33)، وهذا التعريف فيه تأثر بما حَدِّه سيبويه للاسم ممثلًا له في قوله: "فالاسم رجَلٌ وفرسٌ وحائطٌ" (سيبويه، مرجع سابق، 12/1)، وهو "ما دلَّ على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص، منها: الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة" (الزمخشري، 2003م، ص9) وفي هذا التَّعريف ربطٌ بدراسةِ الاسمِ في الصَّرف والنحو من حيثُ الصياغةُ والعملُ، أما ما يخصُّ تعريف الاسم من حيث دلالتُهُ وتجرُّدُه عن زمن الفعل، فهو:" ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحدِ الأزمنة الثلاثة" (ابن هشام، 1991م،ص17)، وما جاء في المعجم الوسيط عن الاسم يَدُورُ حول ذلك، فهو:" ما يُعرَفُ به الشيء ويُستدلُّ به عليه، (وعند النحاة): "ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بِزَمن، كرجُل وفرس" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 452/1) وفي هذا الحدِّ ربطٌ لما ذكره قدماء النحاة ومحدثوهم؛ أما ما يخصُّ اشتقاق اللفظ- نعني الاسم- فقد أُختلف في اشتقاقه بين (السّمو والوس) فالبصريون يَرَون أنَّه مشتقٌّ من العُلو، وهو السُّمو، والكوفيون يَرَوْنَ أنَّ الاسمَ مشتقٌّ من الوَسم الذي يعني العلامة" (ابن الأنباري، 2002م، ص4، 5)، وبقراءتنا للرأيينِ وجدنا أنَّ ما أُثبتَ في المعجم الوسيط مُرجِّحٌ بين رأيي البصريين والكوفيين، جاء في مادة: "سمو": السُّمو: العُلو والرِّفعة (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 453/1)، وفي مادة وسم:" وسَمَ الشيءَ وسمه وسمًا وسِمَةً كواه فأثَّرَ فيه بعلامة،... (الوس) السِّمَة. (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1032/2)، هذا، وما وردَ من تقسيمات الاسم المختلفة: الاسم من حيثُ كونه ممدودًا، " الممدود (في علم الصَّرف) اسمٌ معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو صحراء" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 858/2)، فقد حُصِرتْ مسألة الممدود هنا فيما همزته للتأنيث، فهناك ما همزته أصلية، وما همزتُه منقلبة عن أصل، فمثالُ الأول: "قَرَّاء"، ومثال الثَّاني: "سماء وبناء" منقلبتان عن واو وهمزة، والاسم من حيثُ كونه مقصورًا، في الحديث عن القصر: "القصر: خلاف المد" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 739/2).

الاشتقاق:

عُرِّف الاشتقاق بأنَّه أخذ كلمة من كلمة أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصليّة وهيئة تركيب لها؛ لِيدلُّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة كضَارِب من ضَربَ، وحَذِر من حَذِرَ" (ابن جني، د.ت، 136/2، وإبراهيم مجدي، 2011م، ص215) وقد حُدَّ في المعجم الوسيط بأنَّه: "صوغُ كلمة من أخرى على حسبِ قواعد الصَّرف" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 489/1 ومعنى ذلك أنْ تَعْمِدَ إلى كلمة فتأخذ عنها فروعًا، وتوجه هذه الفروع توجهات تزيد معانيها عن المعنى الأصلي مع الخضوع لضوابط هذه الصياغة. ومن باب الاشتقاق ما ورد في القلب المكاني، فقد جاء في مادة:"جبذ": جَبَذَ العنبُ جَبْذًا: صَغُرَ ويَبِسَ، وجَبَذَ الشَّيءَ: جَذَبَه، وفي الحديث: (فَجَبَذَني رَجُلٌ من خَلْفِي...) (الألباني محمد، 1419، 1998م، 267/1) (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 104/1)، والقلبُ في اللغةِ موجود مع اختلاف اللغويين فيه بين المنكر والمؤيّد، ذكر السيوطي في مزهره أنَّه: "إذا وُجِد المصدران حكم النُّحاةُ أنَّ كل واحدٍ من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوب من الآخر، نحو: جَبذ وجذب، وأهلُ اللغة يقولون: إنَّ ذلك كُلَّه من المقلوب" (السيوطي، 1406هـ، 1986م، 481/1)، ومسألة الاسمين من جهة نظرنا كما ذكر السيوطي، ذلك بأنَّ الاسم الأكثر استعمالًا في اللسان، هو: "جَذب" فيكون بذلك هو الأصل، وجبذ مقلوب عنه، والله أعلم.

حَدُّ التصغير وأبنيته:

عَرَّفَ الصرفيونَ التصغير بأنهُ:" تَغييرٌ مخصوص يلحق الأسماء العربية" (كحيل أحمد، د.ت، ص188)، وهذا التغيير يكونُ في هيئةِ الكلمة بزيادة ياء ساكنة ثاني الاسم المُتمكن، وهذا ما وُضِّحَ في المعجم الوسيط، حيثُ عُرِفَ

التصغير بأنَّهُ: "زيادة ياء ساكنة بعد ثاني الاسم مع تغيير هيئته لغرض، كالتحقير، والتلميح، فَيُقال في قمر: قُمَير، وفي كتاب: كُتَيِّب (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 515/1)، وفي ذلك إشارة إلى تعريف الرَّضي للتصغير، فقد عرَّفه بأنه:" ما زِيدَ فيه شيءٌ حتى يدلَّ على القليل" (الاستراباذي الرضي، مرجع سابق، 89/1/ 90) كما أنَّ في تعريف المعجم الوسيط للتَّصغير إشارةً إلى مسألتين مهمتين في التَّصغير، وهما: أبنيته، وفوائده التي يدلُّ عليها، فمما أُشير فيه إلى أبنيته: تصغير (قمر على قُمَير)، وفي هذا إشارة إلى بِنْيَة "فُعَيل" التي هي أصلُ أبنيته (الحملاوي، مرجع سابق، ص130)، وتصغير (كتاب على كُتَيِّب) إشارة إلى بنية "فُعَيعِل"، وهناك بنية ثالثة للتّصغير لم تُذكر، وهي ما كان على وزن:" فُعَيعيل "، وهذا الوزن خاص بما كان فوق الرُّباعي (الخطيب عبدالله، مرجع سابق، 935/2)، وأما الفوائد، فقد ذكرت فائدتان، هما:" التحقير، والتلميح"، وهما من أهم فوائده أو أغراضه التي ذُكرتْ في أمات الكتب الصَّرفيَّة.

حَدُّ النَّسب وإلحاقه بالمشتقات:

النّسَبُ عند علماء الصَّرف:" إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم المراد نسبه (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 916/2)، والنَّسبُ والتصغير من الملحق بالمشتقات لأنهما وصفٌ في المعنى (الحملاوي، مرجع سابق، ص128، والخطيب عبدالله، مرجع سابق، 935/2) والمشتقات التي ذُكِرَت في المعجم الوسيط ذُكِرَت إجمالًا في الحديث عن الصِّفة": والصفة عند النَحويين: النعت، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل أيضًا" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1037/2)، ولَمْ يُشَرْ إلى حَدِّ هذه المسائل واكتُفِيَ فقط بذكرها كما وضَّحْنَا ذلك، ولعله لم يُذكر اسمُ الآلة، واسما الزمان والمكان لعدمِ مشابهتهما الفعل.

مسائل الصرف العِلمي.

ذَكَرْنَا في صفحةٍ سابقة أنّ المقصودَ بالصَّرفِ العِلمي ما يعتور الكلمة من تغيير، كالحذف والزيادة، والإعلال والإبدال، والابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والحذف، والإدغام، وسنحاوِلُ دراسة هذه المسائل كما عُولِجَتْ في المعجم الوسيط محاولينَ التركيز على أصل المسألة.

- **أوَّلًا- الإعلال:** عُرِّفَ الإعلال بأنَّهُ: "تَغيير حرف العلة للتخفيف" (الحملاوي، مرجع سابق، ص160) والمصطلح مُعَبَّرٌ عنه في المعجم الوسيط بالدلالة التي يدلُّ عليها، فقد جاء في حَدِّه: "عَلَّلَ الكلمة (في اصطلاح الصَّرفيين) ذَكَرَ وجهها من الإعلال، وعَلَّلَ الكلمة: أدخَلَ فيها الإعلال (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 623/2)، ومن الإعلال في المعجم: لفظ "عَادَ عَوْدًا وعِيَادةً، فهو: عائد، جاء في مادة "عاد": عادَ العليلَ عَوْدًا وعِيادةً: زارَهُ، وعادَ الطبيبُ المريضَ: زارَهُ للعلاج. فهو عائد والجمع عُوَّاد، وعُوَّد، وهُنَّ عُوَّد وعَوائد، والمفعول: مَعود" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 635/2) والملحوظ في (عَادَ) أنَّ أصلَ ألفها واو "عادَ يعودُ"، وعلى ذلك يكونُ اسم الفاعل على: "عاوِد" قُلِبتْ فيه الواو همزة، فصارت: "عائد"، فهي مثل: "قائل، وبائع، أصلهما قاوِل، وبايِع" (الحملاوي، مرجع سابق، ص163) أما عن مصدر الفعل: "عيادة" فقد اعتلَّ لاعتلال فعله، لأنَّ "الأصل فيما عينه واو إذا سُكِّنَتْ وكُسِرَ ما قبلها، ولم تُدغَم أن تُقلَب ياء، نحو: ميقات، وميزان" لأنه من الوقت والوزن" (ابن يعيش، مرجع سابق، 10/ 21).
- **ثانيًا- الإدغام:** بسكون الدَّال وشدّها. والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين وبها عَبَّرَ سيبويه. وهو لغةً: الإدخال، واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما. (الحملاوي، مرجع سابق، ص178)، وما جاء في المعجم الوسيط عن هذه المسألة كان مُوافقًا لما ذهب إليه الشيخ الحملاوي، حيث عُرِّفَ بأنه: "أدغم الحرف في الحرف ادَّغمه فيه: أدغَمَهُ. يقال: ادَّغمَ الحرف في الحرف" (أنيس وآخرون، مرجع سابق،

288/1)، والملاحظ أنَّ التَّضْعِيف المذكور في اللفظة إشارة إلى عبارة الكوفيين، وبتخفيف الدال في (أدغمه)، إشارة إلى عبارة البصريين، ومن أمثلة المُدْغَم: لفظ "النَّبيء"، وهو: "المُخبِر عن الله عز وجل، وتُبدَلُ الهمزة ياء، وتُدغم فيُقال: النَّبيّ" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 896/2)، وفي المسألة اشتراك مسألتين، وهما الإبدال، والإدغام.

- **ثالثًا- الإمالة:** عُرِّفتْ الإمالة بأنها:" أنْ يُنْحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة مفتوحة وللفواصل أو لإمالةٍ قبلها". (الاستراباذي، مرجع سابق، 4/3)، وقد شَمِلَ ذلك حدُّ الإمالة في المعجم الوسيط، إذ عُرِّفت بأنَّها:" نُطق الألف بين الألف والياء، والفتحة كالكسرة" وهو تعريفٌ يُوضِّحُ قواعدها المذكورة في كُتُبِ الصَّرف (يُنظر: الحملاوي، مرجع سابق، ص187).
- **رابعًا- الوقف:** مما هو متداخل بين القراءة والصَّرف الوقف، وهو:" قطعُ الكلمة عمَّا بعدها" (الاستراباذي، مرجع سابق، 271/2)، أي أنَّه وقفٌ على آخر الكلمة، وهو ما عُبِّرَ به في المعجم "وَقَفَ على الكلمة: نطق بها مُسكَّنة الآخر قاطعًا لها عما قبلها" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1051/2)، وهو ما ذكره صاحب كتاب شذا العرف بأنه:" قطعُ النطق عند آخر الكلمة" (الحملاوي، مرجع سابق، ص195)، وهو في القراءة: "قطع الكلمة عَمَّا بعدها" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1051/2، 1052) وهذا الحَد هو نفسه الذي قال به الرَّضي في شرحه لشافية ابن الحاجب. ومما ذُكر مما يوقف عليه: "هاء السَّكت، وهي اللاحقة لبيان حركة بناء في آخر الكلمة، مثل: "ماهِيَه، وها هُناه، ووازيداه، وأصلُها أن يُوقفَ عليها، وربكا وُصِلَت بنية الوقف (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 968/2)
- **خامسًا- الرّوم والإشمام:** مَذهبُ النحويين في الرَّوم: "أنّه الإتيان بالحركة خفيفة مُختلسة، حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، سواء في تلك حركات الإعراب -والعرب أشد بها اهتمامًا لدلالاتها على المعاني- وحركات البناء كأينَ وأمسِ" (الاستراباذي، مرجع سابق، 275/2، وكحيل أحمد، مرجع سابق، ص 274)، وهو كذلك مما هو متداخل بين القراءة والصَّرف، فقد جاء في المعجم:" الروم (عند القراء) سرعة النُّطق بالحركة التي في آخر الموقوف عليها مع إدراك السَّمع لها، وهو أكثر من الإشمام لأنه يدرك بالسمع" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 383/1). **أما الإشمام**، فهو: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي يكون التَّلفظ بتلك الحركة دون حركة ظاهرة ولا خَفيَّة. (الاستراباذي، مرجع سابق، 275/2)، ومسألةُ الإشمامِ جاءت أكثر تفصيلًا من الرَّوم، فهو: "عند جمهور النحاة والقُرَّاء: صَبغُ الصوت اللغوي بِمَسحةٍ من صوتٍ آخر، مثل نُطق كثير من (قيس) (وبني أسد) لأمثال (قيل، وبيع) بإمالة نحو واو المد، ومثل إشمام الصاد صوت الزاي في قراءة الكسائي بصفة خاصة. والإشمام أيضًا: الإشارة بالشفتين إلى الضَّمة المحذوفة من آخر الكلمة الموقوف عليها بالسكون من غير تصويت بالضَّمة" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 495/1)، والمعنى أنَّ المراد بالرَّوم والإشمام بيان الحركة التي كانت للحرف الموقوف عليه في الوصل ليظهر للسامع أو للناظر على حَدٍّ سواء، وأنَّ الروم يُبين الحركة بصوت ضعيف، والإشمام يُوضحها بصورة الحركة، "ولا يكون إلا ما فيما حركته ضمة" (ابن عقيل، 1400هـ، 1980م، 174/4) أما ما أُشيرَ إليه في إمالة "قيل وبيع" نحو واو المد، فقد حكاه ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، وأنها لُغة بني دَبير وبني فقعس (وهم من فصحاء بني أسد) (ابن عقيل، مرجع سابق، 115/2).
- **سادسًا- التخفيف: (**عند القُرَّاء والصرفيين): التَّخفُّف في النُّطق بالهمزة، وذلك بسقوطها أو بإبدالها حرف مد، أو ياء أو واوًا، أو بالنُّطقِ بها بين بين، أي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي هو من حركتها" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 247/1)، وأنَّ أول من دعا إلى تخَفيف الهمزة أو تسهيلها إمام النُّحاة "سيبويه" في كتابه الكتاب، فقد تحدَّث عن هذه المسألة عند التقاء همزتين في كلمة، ويرى بإبدال الثانية إلى حركة تُجانس حركة الأولى مثلما جاء في المعجم، يقول:" واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تُخَفَّف"

(سيبويه، مرجع سابق، 553/3)، أما مبدأ التخفيف فيراه في الهمزتين إذا التقتا في كلمتين بتخفيف إحداهما عند أهل التَّحقيق، وتخفيفهما عند أهل الحجاز بحجة أن الهمزة إن كانت واحدة لَخُفِّفَتْ" (سيبويه، مرجع سابق، 548/3، 549، 550). ومما خُفِّفَت فيه الهمزة لفظ:"افتأت" جاء في المعجم: "افتأتَ برأيه وبأمره افتئاتًا: انفردَ واستبَدَّ، وتُخَفَّفُ الهمزة، ويقال: افتياتًا" (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 670/2).

خاتمة:

وبعدُ، فنَحْمَدُ اللهَ تعالى على أن وفقنا على إكمال هذا البحث المُسمَّى: مَسَائِلُ الصَّرفِ العِلْمي والعَمَلِي في المعجم الوسيط، وقد كانت هذه الصَّفحات عبارة عن عَرْضٍ موجَزٍ لهذه المسائل بُغية توضيح مجيئها في المعجم الوسيط، والإشارة إلى منهجية المعجم في ذِكر هذه المسائل الصَّرفيَّة، وهي محاولةٌ تُبيّنُ أهميَّة المُعجم الوسيط في حفظِ كثيرٍ من القواعد اللغويَّة، وإنْ كانَ هدفُ مؤلّفيه جمعَ ألفاظ اللغة في معجمٍ واحد لتيسير البحث في الكشف عن معاني هذه الألفاظ، وكان عَملُنَا في البحث ذكر مسائل الصَّرف العلمي والعَملي والتَّمثيل لما دُرِسَ منها في المُعجم رابطين ذلك بما ذكره علماء الصرف. هذا، وقد خَرجَ البحثُ بعدَ عَرض مادته بنتائج، منها:

- عناية المعجم الوسيط بمسائل الصَّرف، والاهتمام بدراستها وشرحها يصونها من اللحن.
- أنَّ مسائل الصَّرف العِلمي في المعجم احتلَّت مكانًا كبيرًا مقارنةً بمسائل الصرف العمَلِي، وقد وردت حُدودها مفصَّلةً كما قال بذلك أئمة الصَّرفيين.
- لم يُذكرْ - في المعجم- من أقسام الفعل من حيثُ الصحة والاعتلال إلا المعتل اللفيف من أقسام المعتل، والمضعف من أقسام الصَّحيح.
- وردَ في بعض مسائل الصَّرف العلمي ظاهرة صرفيَّة خلاف المألوف، وذلك في لزوم الفعل المتعدي بالهمزة.
- أنَّ ما ورد من خلافات صَرفيَّة يفتح مجالًا للبحث عن المسألة المُختَلف فيها.
- من المصطلحات الصَّرفية العلميَّة ما فيه تداخل بين الدراسة الصرفية، والتجويد، ومن ذلك:" الروم، والإشمام، والتخفيف"، وذلك يدعو للبحث في هذه العلوم والكشف عن العلاقة التي تربط بينها.
- أُشِيرَ في بعض مسائل الصَّرف العلمي إلى لهجات القبائل، من ذلك إمالة الياء نحو الواو عند بني أسد.
- مدى التَّرابط بين المفهوم الموضَّح في بعض المصطلحات الصَّرفيَّة والمسائل المُمثَّل بها بحيث يستدعي التَّعمُّق أكثر في بحوث مستقبلية في هذا المجال.
- هناك مصطلحات صرفيّة في المجالين (العلمي والعَملي) لم يدرسها المعجم، من ذلك: "الجمع، والإبدال".

*(هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية- رقم المشروع "102" 41).

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس وآخرون (1973) المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.
- ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري (2002) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، راجعه، الدكتور، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 2002م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان "د. ت"

- ابن عصفور الإشبيلي (1393هـ، 1973) الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم، حلب، سوريا.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (1400هـ، 1980) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.
- ابن مالك (1387هـ، 1967) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي والنشر، القاهرة.
- ابن منظور (1999) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت 1991م.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي (د.ت) شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.
- أبو العباس محمد بن يزيد، ت 285هـ"، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- أبو القاسم محمد الشريف السَّبتي (1418هـ، 1997) رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، تحقيق وشرح: محمد الحجوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (1984) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط1.
- أحمد حسين كحيل (د.ت) التبيان في تصريف الأسماء، ط.6، مصر.
- الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (1421هـ، 2000) شرح التصريح على التَّوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (1402هـ،1982) شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (1419هـ، 1998)، صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.
- جواد النوري، وعلي خليل حمد (1992) المعجم الوسيط تصحيحاتٌ واستدراكات واقتراحات، مجلة النجا للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس.
- الحديثي، خديجة الحديثي (1965) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1.
- الحملاوي، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي (2014م، 1435هـ) شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
- الزبيدي، السيد مرتضى الزبيدي (د.ت) تاج العروس، دار صادر- بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (2003) المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.
- زين العابدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب ابن رجب (1429هـ، 2008) جامع العلوم والحكم، تعليق وتحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1408هـ، 1988) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (1429هـ، 2008) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (1406هـ، 1986) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- عبد الرحمن محمد شاهين (1983) في تصريف الأسماء، مكتبة القاهرة الحديثة.
- عبد اللطيف محمد الخطيب (1424هـ، 2003) المستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1.
- عبد الله بن عبد الله بن حمد الدايل (1417هـ، 1996) الوصف المشتق في القرآن الكريم، مكتبة التوبة، الرياض، ط1.
- عبده الراجحي (1973) التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني (د.ت) معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- الفيروز أبادي (د.ت) القاموس المحيط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، مادة صرف.
- كمال بشر (1986) دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، طبعة.
- مجدي إبراهيم محمد إبراهيم (2011) علم الصرف بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، ط1.
- مجمع اللغة العربية (1425هـ، 2004) المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، ط4.
- محمد آدم الزاكي (1400هـ، 1980) أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية.
- محمد مُحيي الدين عبد الحميد (1995) دروس التصريف، المكتبة العصرية –بيروت، لبنان.